

المحاضرة الثانية: النظم القانونية في الحضارة الفرعونية

على غرار نهر دجلة والفرات الذي شكل مهد حضارات بلاد الرافدين، لعب نهر النيل دورا أساسيا في نشأة الحضارة المصرية القديمة.

تناسب اكتشاف الكتابة في بلد النيل ابتداء من سنة 3200 قبل الميلاد، مع توحيد دويلات مصر العليا و السفلى من طرف الملك " مينا" مؤسس الدولة الفرعونية، وعرفت هذه الحضارة ثلاثة آلاف سنة من الحكم، وثلاثين أسرة حاكمة تتخللها ثلاثة عصور إزدهار منفصلة بفترات من الخمول و الإنهيار.

- الدولة القديمة (2270-2780 ق م) إلى غاية الأسرة السادسة، بلغت فيها مصر الفرعونية القمة في الإزدهار.
- الدولة الوسطى (1650-2134) حكمتها الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشر قبل دخول الهكسوس مصر وإقامتهم فيها قرنا ونصف.
- الدولة الحديثة (1090-1580 ق م) الإمبراطورية الحديثة، بدأت مع إسترداد البلاد إستقلالها زمن الأسرة الثامنة عشر، ودامت إلى غاية بداية حكم الأسرة الخامسة والعشرون.
- عرفت مصر في الفترة الممتدة من 1090 إلى 663 ق.م أو ما يسمى **بالعصر الصاوي** فترات من الضعف والرخاء، إنتهت باحتلال الفرس للبلاد سنة 525 ق.م تمكنت الأسرة الثامنة و العشرين من طرد الفرس سنة (410 ق.م) لكنهم عادوا سنة 341 ق.م ليهزموا آخر الفراعنة "تحاو الثاني" وذلك قبل إستيلاء الإغراق على البلاد بقيادة **اسكندر المقدوني** سنة 332 ق.م تم الروم سنة 31 ق.م إلى حين الفتوحات الإسلامية.

أولا: مصادر القانون الفرعوني

- تبقى المعلومات المتوفرة عن القانون الفرعوني محدودة لحد بعيد، إذ لم يكتشف علماء الآثار سوى عدد قليل من الوثائق القانونية، كانت النصوص القانونية الأولى منقوشة على جدران المعابد و الأبنية، ثم أخذت في أواخر الدولة الحديثة محملا أوراق بردي تحتفظ إما في المقابر و الأطلال وإما في قاعة العدالة بالقصر الملكي .
- قام المؤرخ الإغريقي " ديودور الصقلي" (20-80 ق.م) بوضع قائمة كبار المشرعين الفراعنة، فقد أحصاهم في ست : مينا (3150 ق.م) موحد الدولة الفرعونية وصاحب مدونة قانون تحوت، وسانسوجيس أوسنيفرو (2575-2550 ق.م) لم يعثر على مدونتهما، ثم أمنحوت، و حور محب، بوكخوريس وأمازيس.
- 1 قانون أمحت:** أمنحوتب الرابع أو "أخناتون" عاشر فراعنة الأسرة الثامنة حكم مصر مع زوجته "نفرتي" (1370-1333 م).

تم إكتشاف قانون أمنحوت سنة 1882 في معبد الكرنك بالأقصر (طيبة) إثر تنقيبات قام بها العالم الفرنسي " جستون ماسبيروا" (1846-1916) مدير مصلحة الآثار المصرية وأمين المتحف المصري للأثار.

أهم ما يميز سياسة أختنوتن الإصلاحية منحه الفرعون دور الوسيط بين الرب أتون والشعب، بمعنى أنه وخلافا لمن سبقه من الملوك لم يعتبر نفسه إلهًا، بل مجرد ممثلاً للألوهية، يعرف الشعب بأوامر الرب و نواهيه، كما أنه من خلال إقراره بعقيدة إله واحد رب كافة الناس إترف بمبدأ المساواة بين الرعية، فلم يعد يفرق بين الرعية بصفتهم مخلوقات نفس الإله.

- يتميز قانون أختنوتن من جهة أخرى بإعتنائه بالإصلاح الاقتصادي فهو ينص على جملة من التدابير من شأنها التقليل من امتيازات رجال الدين وأصحاب الأموال.
- أختنوتن هو الفرعون الذي إعتنق دين سيدنا يوسف عليه السلام، بعد أن قدم على تعينه كبير مصر.

2- **مدونة حور محب**: حور محب هو وزير توت عنج أمون، إستغل هذا الأخير وفاة ملكه دون ذرية ليستولي على الحكم، بدأ حور محب ولايته بتأمين الحدود المصرية، قبل أن يباشر سلسلة من الإصلاحات الداخلية لمحاربة الرشوة والتعسف في إستخدام السلطة، منحه لقب "فرعون الثورة على الفساد والقضاء على الظالم" فلم يتردد في فرض عقوبات صارمة على أصحاب الرشوة من كبار المسؤولين كالحكم بمائة جلدة وخمسة جروح (سطر 24 من المدونة) على الشرطي المتعسف، كما أصدر جملة من المراسيم لتحسين وضعية الفقراء، كإعفائهم من الضرائب، توفير بعض الضمانات لأموال المزارعين.

تنقسم مدونة حور محب إلى أربعة أقسام: مقدمة تسرد ألقاب حور محب و تشييد بإنجازاته ، تشريع خاص (عشرة مواد)، تشريع إداري (أربعة فقرات)، خاتمة تعرض أهم النظم الجنائية و المالية.

3- **مدونة بوكخوريس**: يعتبر بوكخوريس (باليونانية) **أوكنراناف** ، (بالهيريوغليفية) معنى **عبد إسمه** ، أسس الأسرة الرابعة والعشرين من الفراعنة، حكم مصر من عاصمته " صاو " (**الحجر**) بين سنة 718 إلى 712 ق.م.

عرفت الإمبراطورية المصرية في الفترة التي سبقت بوكخوريس الحكم تراجعاً سياسياً كبيراً، إذ فقدت جزءاً معتبراً من أراضيها في آسيا، وأصبحت في وحدتها بسبب غزوات هند أوربية، وتكالب أمراء الأقاليم و الكهنة على السلطة من جهة أخرى، انتهى الصراع بتفوق رجال الدين ابتداء من عهد الأسرة الحادية و العشرين (1070 ق.م).

لم يحكم بوكخوريس مصر أكثر من ست سنوات حيث إنهم أمام جيوش شاباكا النوبي (702-716)، إلا أنه تمكن أثناء هذه الفترة القصيرة من إعادة وحدة البلاد والقضاء على سلطة رجال الدين.

يجب الإشارة أن علماء الآثار لم يعثروا بعد على نص المدونة، فلا مجال لمعرفة محتواها إلا من خلال مؤلفات مؤرخي الإغريق مثل هيرودوت (420 ق.م) وديودور (20 ق.م) الذين منحوا لها إهتماما خاصا.

من بين التشريعات التي تناولها مؤرخين عن مدونة بوكخوريس مايلي:
- تأكيد ضمنا على مبدأ الفصل بين القانون والدين.

- إعتبر الزواج عقد مدنيا كغيره من العقود المدنية يؤسس على مبدأ حرية التعاقد.
- منح المرأة مركز متساو مع الرجل مقلدا بذلك من السلطة الأبوية، فألغى نظام الزواج بالإكراه.

- أقر مبدأ الذمة المستقلة لكافة أفراد الأسرة، بما فيهم الزوجة والأولاد الذين أصبحوا يرثون على قدم المساواة.

- إجتهد بوكخوريس أيضا في الدفاع عن مصالح الفقراء أمام إستغلال الأغنياء فقام بالتقليل من فوائد الديون (حددها ب 30 بالمئة للنقود، و 33 بالمئة للحاصلات الزراعية).

4- **قانون أمازييس**: ينحدر **أحمس الثاني** أو **أمازييس** من الأسرة السادسة والعشرين، بدأ وزيرا لدى الفرعون " أبريس " قبل أن يستولى على الحكم سنة 570 ق.م ، تناسب إقتداؤه للسلطة مع تعزيز النفوذ الإغريقي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فلم يجد ملجأ سوى العمل على كسب ولاء اليونان، فعلاوة عن إبرامه للمعاهدات السياسية والتجارية معهم، أذن للجنود الإغريق بدخول البلاد وفوضهم حماية حدودها جاعلا من مدينة "نوكراتيس" غرب الدلتا، محلا لإقامتهم.
ورغم الانتقادات حول أمازييس من أجل ولاءه المفرط للإغريق، رغم أن هذا الولاء سمح للمدن المصرية بالازدهار، إذ تحولت في فترة قصيرة من الزمن إلى معابر تجارية بين المشرق والمغرب، الأمر الذي سمح بتشييد الموانئ الكبيرة والقصور العظيمة و المعابد الضخمة .

يتعجب علماء المصريات من شبه انعدام الآثار الشاهدة على ولاية أمازييس إذ لم يعثر إلا على تمثال له في معبد " أتريب مائدة" وخاتم منقوش فيه إسمه و لا تزال مدونته مفقودة .

يروى أن أمازييس لم يسن عددا كبيرا من القوانين إذ اكتفى بتصحيح و تنقيح مدونة بوكخوريس، محاولا إرجاع عظمتها.

ثانيا: النظم القانونية في مصر الفرعونية

كما أشرنا من قبل، لم يعثر علماء المصريات إلا على بعض المدونات الفرعونية كالوثائق المثبتة للمعاملات اليومية من عقود البيع والزواج وغيرها، أو تراجم الملوك المنقوشة على جدران المعابد و الردهات، أو كتب المؤرخين الإغريق الذين منحوا إهتماما كبيرا لمظاهر تنظيم المجتمع المصري القديم.

1- مؤسسات القانون العام

مهما اختلف المؤرخون حول أصل نشأة الدولة المصرية القديمة، إلا أنهم يتفقون بأن ظهور دولة الفراعنة متصل بتوحد الديانة في مصر، ونظرا لارتباط نظام الحكم المصري بالمعتقدات الدينية كما هو الحال بالنسبة لأكثر الحضارات القديمة، كان من الطبيعي أن تنعكس هذه المعتقدات الدينية على التصورات السياسية، فبدأ المصريون بتأليه الفرعون، كان نظام الحكم ملكيا قائما على فكرة ألوهية الملك، فنتج على مبدأ تأليه الفرعون اندماج مؤسسات الدولة في شخص الملك، لذلك كانت المركزية من أهم سمات النظام الإداري المصري، فرغم تعدد الأقاليم (42 إقليما، 22 في مصر العليا و20 في السفلي) إلا أن الملك يتولى بمفرده الإشراف على مختلف أجهزة الدولة.

يعين الفرعون مستشارا يختار من بين أبنائه أو أقاربه يليه في الهرم الإداري رؤساء الدواوين، دون أن ننسى في تشكيلة الإدارة الفرعونية المستشارين أو "كاتمي أسرار الملك" الذين يختارهم من بين موظفيه لينصحونه في السياسة ويساعدونه في تحضير القوانين والمراسيم .
-أما في ما يخص القضاء، يتمحور هو أيضا حول شخص الفرعون فهو القاضي الأعظم الذي يفصل في كافة النزاعات يعهد بهذه المهمة لمن شاء من الموظفين ورؤساء الأقاليم.

-يتميز النظام القضائي الفرعوني أساسا بتعدد درجاته، وتنوع اختصاصه وهو يتشكل من :

القضاء العام: أو العادي المختص في القضايا المدنية والجنائية، يخضع له كافة المصريين، يقوم بدوره على مبدأ التقاضي على درجتين، تسجيل الدعاوي كتابيا أمام محكمة الأقاليم كدرجة أولى، و تستأنف أمام المحكمة العليا الواقعة في العاصمة تحت رئاسة الوزير.

القضاء الخاص: يشتمل:

-القضاء الإداري: يفصل في النزاعات بين الأفراد والدولة في مسائل تقدير الضرائب أو توزيع الأراضي، تبت فيها كدرجة أولى على مستوى الإقليم هيئة مشكلة من كبار موظفي الخزانة و الضرائب، وتستأنف أمام هيئة قضائية في العاصمة.
-التحكيم: بدلا من اللجوء إلى القضاء، بإمكان الخصوم الاتفاق على تعيين حكم للفصل في نزاعها مع التعهد بالالتزام بحكمه.

قضاء الأشراف أو محكمة الإله الأعظم : هيئة تضم كبار المسؤولين في الدولة، تبت في القضايا الأدبية المتعلقة بالأشراف ورجال الدين، كإخلالهم بواجباتهم تجاه الفرعون.

2- نظام الجرائم والعقوبات

تميز نظام العقوبات المصري ارتباطه الجوهرى بالحياة الأخروية، ويتجلى الجانب الدينى لنظام العقوبات المصري من خلال تشديده في ردع الجرائم الماسة بالديانة، كإنتهاك حرمة القبور، الإعتداء على المعابد المعاقب عليها بالإعدام و تقترن العقوبات الجسدية غالبا بعقوبات دينية كالحرمان من مناسك تحنيط وصلوات الميت، الدفن في المقابر.

-يخصص القانون الفرعوني عقوبات صارمة للجرائم الأخلاقية كالزنا، علاوة على معاقبته للخيانة الزوجية بالإعدام.

-إنفرد قانون العقوبات المصري أيضا بتمييزه بين الجرائم العامة و الخاصة، فهو يخصص عقوبات محددة للإعتداء على النظام العام كالإعدام مع الحرمان من الدفن لجريمة التآمر على الملك، قطع لسان الجاسوس وأيدي المزور، وتشويه وجه الموظف أو القاضي أكل الرشوة، أو إلقاء شهود الزور إلى التماسح.

-أما بالنسبة للجرائم الخاصة للقاضي سلطة تقدير العقوبة باعتبار القصد الجنائي و الظروف المشددة والمخففة ، بينما فرض مثلا للقتل العمدى عقوبة الإعدام، ألزم الجاني في حالة القتل الخطأ بدفع الدية لأسرة الضحية، وخصص للمعتدى بالضرب و الجرح دون الوصول إلى الموت السجن مع الأشغال الشاقة.

-أما فيما يخص جرائم الأموال، فقد كان القانون الفرعوني متسامحا نوعا ما، فخلافا للقوانين الشرقية التي تعاقب السرقة بالإعدام غالبا، كان السارق في مصر يلزم بدفع ضعفي أو ثلاث أضعاف الشئ المسروق، وفي بعض الحالات يضاف إلى وجوب رد الأشياء ضرب السارق بيد السيف مائة ضربة على مشهد من الناس.

نستطيع مما سبق حصر العقوبات الفرعونية في أربع أصناف:

- الأعمال الشاقة، أو استعمال القوة البدنية للمدان من خلال تسخيرها للخدمة في المزارع أو في المعابد، أو في مناجم الذهب، أو في ميدان المعارك.
- الحرمان: قد يحرم الشخص ماديا من خلال حجز ممتلكاته، أو جسديا بواسطة سجنه ومنعه من التنقل، أو معنويا بنفيه بعد سلبه جنسيته وتجريده من إسمه (أي حرمانه من هويته) أو أخرويا بحرمانه من مناسك الدفن.
- العقوبات الجسدية: إما الضرب (بالعصا غالبا)، إما القطع والجرح.
- الإعدام: لا يحكم به إلا الفرعون وفي أخطر الجنايات السياسية كالتآمر على الملك، أو سبه، أو محاولة اغتياله، توجد أربعة طرق للإعدام: الخوزقة، الانتحار المكره، الحرق بالنار، قطع الرأس.

2- نظام الأسرة في مصر الفرعونية

-بالنسبة للزواج كانت مراسيم الزواج تتم في المعبد بحضور الزوجين والقارب، يقوم الزوج بدفع مهر الزوجة قبل تسجيل العقد كتابيا.

-كان الطلاق خالصا للزوج وحده، يمكن للزوجة طلب فك الرابطة الزوجية شريطة إرجاع نصف المهر الذي استلمته.

-عرفت المواريث تغيرا جذريا ما بين الدولة القديمة والحديثة، فكان في القرون الأولى للحضارة الفرعونية يقوم على مبدأ عدم التفرقة بين الذكر و الإناث مع تقرير حق الشخص في الإيصال بما له لمن شاء.

مع مجئ الإقطاع مع ما رافقه من تعزيز للسلطة الأبوية، وانتشار فكرة خلافة الابن الأكبر باعتباره خليفة للأب المتوفى في إدارة شؤون الأسرة والإنفاق عليها، وكان يحرم من الميراث أبناء الجوارى باعتبارهم من الأبناء غير الشرعيين، وإذا توفي الابن الأكبر يخلفه الذي يليه في إدارة أموال الأسرة وهكذا بالتوالي حتى ينقرض جميع الأخوة فتوزع الأموال على الفروع.